

تقييم دور البنوك الإسلامية اليمنية في تحقيق الاستقرار المالي

دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية اليمنية

صالح علي ناصر البداي

قسم المحاسبة-كلية العلوم الإدارية والحاسبات رداح-جامعة البيضاء

قسم العلوم الاقتصادية-كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة عدن.

Department of Accounting - College of Administrative Sciences and Computers in Rada - Albaydha University

DOI: <https://doi.org/10.56807/buj.v5i4.502>

المخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تقوم به البنوك الإسلامية اليمنية في تحقيق الاستقرار المالي، وذلك من خلال دراسة هذا الموضوع ودراسة التطورات الحاصلة في أنشطة البنوك الإسلامية اليمنية قبل وقوع الأزمة المالية العالمية، وذلك من خلال الآثار التي أفرزتها الأزمة المالية وما لها من تأثير على النظام المالي والاقتصادي العالمي ككل، فضلاً عن التعرف على الأسس والضوابط التي يستند إليها النظام المالي والاقتصادي الإسلامي وبيان دور المصارف الإسلامية اليمنية في التعامل مع الأزمات وبالتالي تعزيز الاستقرار المالي مستقبلاً.

ولتحقيق هذا الهدف تم جمع البيانات الخاصة بالدراسة من خلال الوقوف على المؤشرات المستخرجة من التقارير السنوية للمصارف الإسلامية اليمنية عينة الدراسة لتغطية جوانب الموضوع بما يتلاءم مع طبيعة المشكلة المبحوثة.

خلصت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية اليمنية امتازت بنمو مستمر لأنشطتها خلال سنوات الدراسة والتي تعكس استقراره أنشطتها، أدى ذلك الاستقرار في أنشطة المصارف الإسلامية اليمنية عينة الدراسة خلال سنوات الأزمة المالية إلى توجه الانظار من قبل المؤسسات المالية التجارية والأفراد العاملين فيها إلى اعتماد أدوات وآليات عمل المصارف الإسلامية في مجالات التمويل والاستثمار في البيئة المصرفية العالمية.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية-الاستقرار المالي.

Evaluating the role of Yemeni Islamic Banks in Achieving financial stability: An applied study on Yemeni Islamic Banks

Abstract

This study has aimed to identify the role that the Yemeni Islamic banks have played to achieve financial stability, by studying this topic and studying the developments in the activities of Yemeni Islamic banks before the global financial crisis occurred, through the effects that the financial crisis has produced and its impact. On the global financial and economic system as a whole, as well as identifying the foundations and controls on which the Islamic financial and economic system is based, and explaining the role of Yemeni Islamic banks in dealing with crises and thus enhancing financial stability in the future.

The study has concluded that the Yemeni Islamic banks were characterized by continuous growth in their activities during the years of this study, which reflects the stability of their activities. This stability in the activities of the Yemeni Islamic banks, the sample of this study, during the years of the financial crisis led to the attention of commercial financial institutions and the individuals working in them to adopting the tools and mechanisms of the banks' work.

Keywords: Islamic banks- financial stability

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة المقدمة

لقد تركت الأزمة المالية اثار هامة في اقتصاديات العالم وايضاً في طبيعة النظام المالي العالمي وقد كان من اهم هذه النتائج هو بروز دور المصارف الإسلامية كمؤسسات اقل تأثراً بالأزمة المالية وايضاً كمؤسسات داعمة للاستقرار المالي وكانت هذه النتائج بسبب طبيعة عمل هذه المؤسسات المتوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية في الاساليب والأدوات التي تعتمد عليها في عملها وعلى العكس تماماً بالنسبة للمصارف التقليدية (الربوية) التي كانت سبباً في حدوث هذه الأزمة والتي ادت الى افلاس الكثير من هذه المصارف الأمر الذي حدث زيادة في الطلب على الخدمات المصرفية الإسلامية كبديل ناجح عن النموذج التقليدي (الربوي) في العمل المصرفي .

لذلك حاولت الدراسة التطرق الى موضوع الاستقرار المالي واليات تحقيقه في ضوء المعطيات العملية والمنهجية والأسس والمبادئ التي يستند اليها النظام المالي والاقتصادي بشكل عام ، والمصارف الإسلامية وطبيعة عملها بشكل خاص . ومن هذا المنطلق فإن هذا البحث يهدف الى التعرف حول الدور الذي تقوم به البنوك الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي وذلك من خلال دراسة هذا الموضوع ودراسة التطورات الحاصلة للبنوك الإسلامية اليمنية قبل وقوع الأزمة المالية العالمية .

مشكلة الدراسة

ان التحديات الراهنة التي تفرضها الأزمة المالية افرزت ولا زالت تفرز اثاراً في اغلبها هي سلبية لاسيما على الدول المتقدمة، وما شهدناه من افلاس المؤسسات، وتسريح الاف العمال، واحالتهم على البطالة لهو خير دليل على هذه الاثار السلبية، الامر الذي يقودنا الى ضرورة تشخيص هذه الأزمة والبحث في سبيل الاستقرار المالي، لذلك تكمن مشكلة الدراسة في التساؤل الاتي :-

- هل هناك مؤشرات للاستقرار المالي في الانشطة الرئيسية للمصارف الإسلامية اليمنية خلال سنوات الأزمة؟

اهمية الدراسة:

تكمن اهمية الدراسة من خلال ابراز الدور الايجابي للنظام المالي والاقتصادي الإسلامي ككل وللمصارف الإسلامية اليمنية كمؤسسات معززة للاستقرار المالي خلال الازمات المالية وفي الوقت نفسه بما تمتلكه من الادوات والاساليب المالية التي تستخدمها في التعاملات المالية وبما يتفق مع ضوابط واحكام الشريعة الإسلامية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى توضيح مفهوم الاستقرار المالي وأهميته وذلك من خلال الاثار التي افرزتها الأزمة المالية وما لها من تأثير على النظام المالي والاقتصادي العالمي ككل، فضلاً عن التعرف على الاسس والضوابط التي يستند اليها النظام المالي والاقتصادي الإسلامي وبيان دور الصناعة المصرفية الإسلامية اليمنية في التعامل مع الأزمات وبالتالي تعزيز الاستقرار المالي. **فرضية الدراسة.**

في ضوء التساؤل الذي تم طرحه في مشكلة البحث يمكن القول ان فرضية الدراسة هي:

- هناك مؤشرات للاستقرار المالي في اليه عمل المصارف الإسلامية اليمنية وذلك من خلال التطورات التي شهدتها الانشطة الرئيسية لها خلال سنوات الأزمة المالية العالمية.

منهج الدراسة :

اعتمدت الدراسة في عرض جوانب الموضوع على المصادر النظرية (العربية والاجنبية) المدعومة بالمؤشرات الناتجة عن الأزمة المالية فضلاً عن استخدام المنهج التحليلي الوصفي للمؤشرات المستخرجة من التقارير السنوية للمصارف الإسلامية اليمنية عينة الدراسة لتغطية جوانب الموضوع بما يتلاءم مع طبيعة المشكلة المبحوث.

المبحث الثاني: نشأة البنوك الإسلامية وتطورها

تعتبر البنوك الإسلامية ظاهره حديثه في بعض البلدان الإسلامية ثم انتشرت خارجها وأصبح لها مظهر عالي ووجدت البنوك الإسلامية اهتماماً كبيراً من الاقتصاديين وغير الاقتصاديين المسلمين وغير المسلمين وقد تزايد نشاط البنوك الإسلامية في عدد من البلدان الإسلامية وفي بعض العواصم الغربية وصاحب هذا التضاعف في الهجوم على هذه البنوك من قبل البنوك التقليدية وبعض الاقتصاديين سواء داخل البلد أو خارجها، (صوان 2001/ص18). ومن هنا فانه من الضروري دراسة حقيقة البنوك الإسلامية من نواحيها المختلفة اعتماداً على منطلق سليم وأدله واقعيه للتعرف على الأداء المتحقق من قبل هذه البنوك.

(1-1): نشأة البنوك الإسلامية :- (الريبيدي، بامشموس، 2008، ص322) كانت أول محاولة لإنشاء مؤسسة مالية في العالم العربي لا تتعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً في مصر 1963م من خلال بنوك الادخار المحلية التي كانت تقوم بتجميع المدخرات من المواطنين والمساهمة بتمويل المشروعات بدون فوائد وأجهضت هذه التجربة في عام 1968م بإدماج بنوك الادخار مع البنوك التجارية ثم تكررت المحاولة بإنشاء (بنك ناصر الاجتماعي) عام 1971م حيث وردة في المادة (3) من

قانون إنشاء هذي البنوك لا يجوز للبنك أن يتعامل مع الغير بنظام الفائدة أخذاً وعطاءً .

(2-1): البنوك الإسلامية في اليمن: (شايح، منصور، 2006م ص22)

لقد برزت فكرة إنشاء البنوك الإسلامية في اليمن في بداية عقد السبعينات من القرن الماضي حيث شهد العام 1975م أول محاولة لإنشاء قانون البنك الإسلامي من قبل مجلس الشعب إلا أن المحاولة وأهميتها أعاقه خروج القانون إلى حيز الوجود ومع ذلك ظلت فكرة إنشاء بنوك إسلامية في اليمن أمر هاماً وحيوي نظراً إلى أهمية البنوك الإسلامية ودورها الاقتصادي في ظل مجتمع مسلم لكثير من الأفراد الذين رفضوا التعامل مع البنوك التقليدية بسبب ما يشوبها من شبهة الربا المحرم في الدين الإسلامي.

وبعد إعادة تحقيق الوحدة اليمنية المباركة في عام 1990م عادة فكرة إنشاء البنوك الإسلامية إلى الظهور من جديد وبدأت خطوات في صياغة وإعادة قانون البنك الإسلامي والذي أبصر النور في عام 1996م نشأة على أثره ثلاثة بنوك إسلامية وهي (البنك الإسلامي اليمني بنك التضامن الإسلامي _ بنك سبأ الإسلامي) وفي عام 2002م نشأ بنك إسلامي جديد هو (بنك البحرين الشامل).

والجدول التالي يبين المصارف الإسلامية اليمنية وتاريخ تأسيسها ورؤوس أموالها بالإضافة إلى جهة التمويل وعدد فروعها الحالية.

(3-1) مصادر الأموال في البنك الإسلامي:

(1-3-1) حقوق الملكية: تمثل حقوق الملكية مصدراً هاماً من مصادر الأموال للمصارف الإسلامية نظراً لكونها مصدر مستقل غير خاضع لخاصية عدم التأكد من مخاطر السحب المفاجئ مثل المصادر الأخرى واستخدام هذا المصدر في شكل استثمارات طويلة الأجل كأصول الثابتة للمصرف من مباني وتجهيزات وآلات حديثه مثل (الحسابات الالكترونية) و(وسائل الاتصالات المتطورة) ولذلك تعتبر حقوق الملكية مصدراً رئيسياً للمصارف الإسلامية لمواجهة المخاطر المحتملة وغير المتوقعة التي قد يوجها نتيجة ممارسه للنشاط المصرفي وتحويله للمشروعات الإنتاجية متوسطة وطويلة الأجل وتتكون حقوق الملكية من:

(صوان، ص121)

أ- رأس المال المدفوع: وهو عبارة عن (مجملة قيمة الأموال التي يحصل عليها المصرف باعتباره مشروعاً من أصحاب المشروع عن بداية تكوينها أضافه إلى جميع الزيادات والتخفيضات بشكلها النقدي والعيني التي تطرأ على هذه الأموال في الفترات التالية) ومن المهام في هذا المصدر لإشارة أن

الشارع الإسلامي يشترط أن يكون رأس المال حاضراً عند تأسيس المشروع ولا يجوز أن يكون ديناً وأن نجاح المصرف الإسلامي يعتمد كغيره من المصارف على تعزيز عناصر الربحية فيه ، وبالتالي فهو بحاجة إلى تحديد حجم رأس المال بما يتلاءم مع القدرة على تحقيق عائد مناسب لحملة الأسهم وأصحاب المشروع وهذا مفتاح الحصول على ثقة هؤلاء المساهمين في المقام الأول ومن ثم تحسين صورته المصرف في عيون المودعين واجتذاب اكبر حجم من أموالهم .

ب- الاحتياطيات: وهي مبالغ مقطوعة من الربح الصافي لتحقيق للمصرف لتدعيم مركزه المالي، ومنها ما هو إجباري ومنها ما هو اختياري .

ج- الأرباح المحتجزة: وهي تلك الأرباح الفائضة أو المتبقية بعد إجراء عملياته توزيع الأرباح الصافية للبنك على المساهمين ويمثل الربح الصافي الفرق بين مجموع الإيرادات المتحققة في أي سنة ماليه من جانب ومجموع المصروفات والاستهلاكات في تلك السنة من جانب آخر قبل تنزيل المخصص لضريبي الدخل والخدمات الاجتماعية (صوان، ص120)

(2-1-3) الودائع: (سراج، 1989، ص87، 91) تنقسم الودائع المصرفية وفقاً لهيكلها وحقوق المودع في استردادها إلى الأنواع التالية:-

النوع الأول: الودائع الجارية: وهي التي يودعها أصحابها في البنوك بقصد حفظها والسحب منها وفق احتياجات المودع الاستهلاكية أو التجارية ويلتزم البنك بردها كلياً أو جزئياً عند طلب صاحبها ولا يستفيد البنك من هذا النوع في استثماراته طويلة أو متوسطة الأجل، ولذا لا يدفع عنها إيه أرباح لأصحابها وإنما يستفيد منها في توفير السيولة النقدية والوفاء باحتياجات العملاء، وتقبل المصارف الإسلامية هذا النوع من الودائع باعتبارها قروضاً يتعين دفع ثمنها كلها أو بعضها عند طلب صاحبها.

النوع الثاني: الودائع الثابتة: وهي الأموال التي يودعها أصحابها في البنوك مع الاتفاق على تأجيل سحبها لفترة معينة وتنقسم هذه الودائع إلى قسمين:

(1): الودائع الآجلة: وهي التي يتفق عند إيداعها على مده معينة لاستمرارها ولا يجوز في العادة سحب الوديعة إلا في نهاية المدة المتفق عليها، ومع ذلك فقد يستجيب البنك لطلب السحب للوديعة قبل حلول الوقت المتفق عليه، مع حرمان العميل من الأرباح أو يمنحه قرضاً بضمان وديعة.

(2): الودائع بأخطار سابق: وهي ودائع مؤجله السحب مع الاتفاق على وجوب تنبيه العميل على البنك برغبته في استرداد

ويضيفها للأمر بالشراء ويتم بعد ذلك الاتفاق على مكان وميعاد التسليم وشروط السداد بعد ذلك .

(1-4-4): الإجارة : نشأت الحاجة إلى الإيجار أو التأجير نتيجة تطور الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التقليدية إلى عملائها و الإجارة هي عبارة عن (عقد إيجار بين طرفين) :
الطرف الأول: المؤجر أو البنك الذي يحتفظ بحق ملكيه الأصل الرأسمالي المؤجر

الطرف الثاني: المستأجر الذي سوف يتمتع بمزايا الانتفاع بالأصل أو استخدامه لإنتاج السلع والخدمات بدون أن يكون مالكة ولكن يقتني هذا الأصل خلال فترة محدده مقابل دفعه مبلغ الإيجار المتفق عليه دوريا.

(1-4-5): بيع السلم : (الغزالي، 2005، ص201) حيث يتم البيع أجل بعاجل فيدفع نقداً من قبل المشتري والبنك البائع الذي يلتزم بتسليم سلعه معينه مضبوطة بصفات محدودة كما وكيفاً في أجل معلوم فالأجل هو السلفة والعاجل هو الثمن وهو عكس البيع الأجل وعندما يستلم البنك السلعة يمكن أن يبيعها مباشرة بمعرفته (مساومه أو مرابحة) بيعا حالا أو مؤجلا كما يمكنه أن يوكل بيع السلعة للبائع (المسلم إليه) أو لغيره مقابل عمولة وفقا لصيغة (البيع بالعمولة) وأخيرا يجوز للبنك أن يعقد سلما موازيا على سلعه من النوع نفسه وبالمواصفات ذاتها دون ربط مباشر بالسلم الأول .

(1-4-6): المتاجرات: إن تعبير المتاجرة مشتق من التجارة بمعنى تاجر (متاجره). وتعني قيام التاجر بممارسة النشاط التجاري من خلال شراء سلعه ثم بيعها لغايات تقليب المال وتحريكه في العملية التجارية، والهدف من المتاجرات هو الحصول على ربح حلال من خلال الفرق بين سعر البيع وتكلفة الشراء.

وقد تؤدي المتاجرة إلى الخسارة بسبب المخاطر الناشئة من ظروف عمليات الشراء والتخزين والنقل ولتسويق والترويج.

(1-4-7): البيع الآجل: يعني هذا النوع من البيوع قيام البائع بتسليم السلعة أو البضاعة المتفق عليها إلى المشتري في الحال مقابل تأجيل سداد سعر البيع الكلي إلى وقت أجل معلوم سواء كان التأجيل كامل وجزئي.

وقد جرت العادة على تسديد الجزء المؤجل من السعر الكلي للسلعة على دفعات أو أقساط ولذا يسمى البيع إلى أجل ويكون البيع إلى أجل سعرين.

أ- السعر الحاضر وهو السعر النقدي.

ب- السعر الآجل وهو سعر البيع بالتقسيط بعد تحديد الأقساط وأجالها وعادة يزيد السعر الآجل على السعر الحاضر.

وديعته قبل سحبه لها بفترة معينه وتختلف مده الإخطار السابقة على حق العميل في السحب تبعا للاتفاق القائم بين البنك والعميل
النوع الثالث : ودائع التوفير: تعد حسابات التوفير إحدى وسائل تجميع المدخرات الصغيرة التي تستمر لفترات طويلة إذ جرت العادة على أن يزيكها أصحابها في البنوك للاستفادة منها في ظروف الشدة وأوقات الحاجة كمرض أو شراء سلعه معمره، ويتميز هذا النوع من الودائع بصغر مقاديرها وانتشارها بين محدودي الدخل والتزام البنك بوضعها تحت طلب المودع وهي بهذا أشبه بالحسابات الجارية .

(1-4-4): استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية : - تشمل استخدامات الأموال في البنوك الإسلامية على صيغ التمويل الآتية :- (المحامي 1996، ص48-55)

(1-4-1): المضاربة: وهي مشتقة من الضرب في الأرض إذا سار فيها الشخص قال تعالى (وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله) (المزمل آيه 20)

ومفهوم المضاربة يعني تقديم المال من جانب رب المال (صاحب المال) وتقديم العميل من جانب المضارب الشريك بعمله وجهده (البنك) ويقوم المضارب العميل بالاتجار في هذا المال الذي حصل عليه من البنك رب المال فيما احل إليه من المشروعات ألتجارية أو الصناعية أو الخدمية وما يرزقه الله من ربح يقتسم بينهما وذلك بالنسب الشائعة والمعلومات في الربح أما الخسارة فإنها تكون على حساب رب المال (البنك) ما لم يثبت إن المضارب العميل كان قد قصر أو أهمل في استخدام المال أو خالف شرط من شروط عقد المضاربة فيتحمل في هذه الحالة جزء من الخسارة .

(1-4-2): المشاركة: تعني اشتراك اثنان فأكثر بأموال مشتركين بينهم في أعمال تجارية متنوعة بين الشركاء أو المساواة في العمل أو المستويات في نسب الربح أما الخسارة فقط هي التي تحدد بنسب حصص رأس المال. ويمكن أن تكون المشاركة بين البنك وعملائه في عمله واحده وتنتهي وتسمى المشاركة في صفقة معينه وقد تكون المشاركة ثابتة لا تنتهي إلا بانتهاء المشروع وتسمى المشاركة.

الربح في اللغة: يعني النماء في ألتجاره أو المكسب ويعتبر الربح حافظ هاما لإنشاء أي مشروع اقتصادي يختاره الفرد في المجتمع باعتباره ردود أو العائد على الاستثمار ويقوم البنك في هذه الطريقة من طرق أداره التوظيفات المالية شراء السلعة أو التي يحتاج إليها السوق أو الفرد وبناء على دراسة تامة للأحوال السوقية أو بناء على وعد الشراء يقوم به احد العملاء ويطلب من البنك شراء هذه السلعة ببدئ رغبته في شرائها من البنك مره أخرى فيشتريها البنك ويضيف لرأس المال نسبه ربح معلومة

(1-4-8): الاستصناع: هو عقد على مبيع في الذمة يشترط فيه العمل على وجه مخصوص وهو نوع من أنواع بيوع الثمن بالعين حيث يدفع المشتري الثمن (للصانع) الذي يلتزم بتصنيع سلعه معينة بمواصفات محدده وتسليمها في أجل محدد متفق عليه واليه يمكن للبنك الإسلامي أن يشتري سلعه ما استصناعاً وبعد تسلمها يقوم ببيعها مباشرة بيعاً حالاً أو مؤجلاً أو مقسطاً كما يمكنه أن يוכל ببيع السلعة للغير مقابل عمولة ويجوز للبنك أن يكون بائعاً (صانعاً) مع من يرغب في شراء سلعه مصنعه بمواصفات محدده وفقاً لهذا العقد ثم يعقد استصناعاً موازياً بصفته مشترياً (مستصنعاً) مع بائع لتصنيع السلعة نفسها والمواصفات ذاتها التي يلتزم بها في الاستصناع الأول على أن يكون التسليم في العقد الثاني في موعد متزامن أو لاحق في الموعد المحدد في العقد الأول.

المبحث الثالث: الاستقرار المالي

(1-2) مفهوم الاستقرار المالي وأهميته

أولاً : مفهوم الاستقرار المالي وعدم الاستقرار المالي .

أصبح الحفاظ على الاستقرار المالي على مدى العقد الماضي هدفاً متزايد الأهمية في سياق السياسات الاقتصادية ، لذلك يقتضي الأمر الإشارة الى ماهية الاستقرار المالي وعدمه وفق وجهات نظر المختصين سواء كانوا (اشخاص او مؤسسات) يعرف عدم الاستقرار المالي والذي يكون متعلقاً بالادخار والاستثمار ، بأنه الانحرافات التي تحدث من خطة الادخار بسبب عدم الكفاءة في أداء الإدارة المالية لتوظيف النظام المالي او بسبب حالات عدم استقرار النظام في مواجهة الصدمات المحتملة وفي توضيح اخر لحالة عدم الاستقرار المالي هي عبارة عن المخاطر المعنوية التي تظهر نتيجة سوء تخصيص الأموال والاختيار غير الجيد للاستثمار والتركيز على توجيه الموازنة من خلال موقع القيمة الصافية للمقترضين (، 2003 ، 8 Herrero and peddel Ri) ويكون النظام المالي في حالة من الاستقرار حينما يكون قادراً على تسهيل (بدلاً من عاقبة) الاداء الاقتصادي وتشتت الاختلالات المالية (عدم التوازن المال) التي تظهر داخلياً او نتيجة لأحداث هامة سلبية وغير متوقعة (schinasi , 2004 , 8)

وبهدف توضيح الاطر الخاصة بمفهوم (الاستقرار المالي) الذي أصبح محاط انظار العديد من البنوك المركزية والمؤسسات المالية بما فيها (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التسويات الدولية) التي اصدرت تقارير دورية عن الاستقرار المالي وخصصت جانباً مهماً من جوانب نشاطها لدراسة الاستقرار المالي والسعي لتحقيقه، وتكثيف الجهود نحو تحديد مفهوم واضح لهذا المصطلح، والمغزى من الاستقرار

المالي يتجاوز المفهوم البسيط لعدم وقوع الازمات فالنظام المالي يكون مستقراً اذا ما اتسم بإمكانيات معينة مثل (تيسير كفاءة الموارد الاقتصادية وتوزيعها حسب المناطق الجغرافية مع مرور الوقت) الى جانب العمليات المالية والاقتصادية الاخرى (كالادخار، والاستثمار، والاقتراض والاقرض، وخلق السيولة وتوزيعها، وتحديد اسعار الاصول وتراكم الثروة ونمو الناتج) و (تقييم المخاطر المالية وتسعيها وتحديد ادايتها واستمرار القدرة على اداء هذه الوظائف الاساسية حتى مع التعرض للصدمات الخارجية او في حال تراكم الاختلالات) . (شيناسي، 2005، 2-1)

ثانياً: أهمية الاستقرار المالي .

يمكن إدراك أهمية الاستقرار المالي من خلال النظر في الآثار العالمية التي افرزتها الأزمة المالية على القطاع المالي والاقتصادي ككل واهمها ما يأتي:

1- إن عدم الاستقرار المالي انعكس سلباً على النمو الاقتصادي الامر الذي ادى الى حدوث انكماش في الاقتصاد وبالتالي فان ذلك يرفع من معدلات البطالة حيث وصلت معدلات البطالة في الولايات المتحدة الامريكية الى (6.1%) في سبتمبر 2008 وهو المعدل الاعلى في خمس سنوات حيث قام اصحاب العمل بالاستغناء عن ما يقارب (605.000) وظيفة منذ بداية عام 2008 ، اما في الاقتصاد الأوروبي فقد ارتفعت معدلات البطالة ايضاً على سبيل المثال في الاقتصاد البريطاني وحسب احصاءات (مكتب الاحصاءات القومية) ارتفع مستوى البطالة إلى (904.900) بزيادة حوالي (32.500) حالة وذلك في اغسطس 2008 ، كما عانت اسبانيا بدورها من ارتفاع معدلات البطالة ايضاً حيث وصلت إلى (9.9%) فقد ازدادت حالات البطالة في الاقتصاد الاسباني بنحو (425) الف حالة عن عام 2007 كل تلك الظواهر الخاصة بالأزمة انتقلت بدورها الى الدول الأوروبية الأخرى مثل بلجيكا والنمسا والمانيا والدنمارك والسويد وغيرها من الدول الأخرى (شحاته ، 2009 ، 8-9) .

2- إن غياب الاستقرار المالي اثر في النمو الاقتصادي، ففي ظل أزمة الرهن العقاري التي انطلقت شرارتها من أمريكا وامتدت إلى غيرها، اعاد صندوق النقد الدولي النظر في توقعاته بشأن النمو الاقتصادي لكل من عامي (2008) و (2009)، ففي مراجعاته التي اصدرها في ابريل عام 2008 ذكر الصندوق انه كلما زادت حدة الازمات المالية وطالت فترة بقائها كلما قلت معدلات النمو الاقتصادي، وبسبب استمرار أزمة الرهن العقاري وتداعياتها يتوقع الصندوق إن ينمو الاقتصاد العالمي بمعدل (3.7%) بدلاً من (4.9%) بحسب تقديرات 2007 ، وفي عام 2009 سينمو الاقتصاد العالمي بمعدل (3.8%) وهذه التقديرات

الإسلامية التي كانت أقل المؤسسات تأثراً بهذه الأزمة ، ومما لا يخفى ان الاثر القليل الناتج عن الأزمة المالية والذي ظهر عند هذه المصارف (الإسلامية) ، كان بسبب ارتباطاتها الخارجية بالنظام المالي والمؤسسات المالية التي تنتج أسلوب العمل التجاري القائم على أساس الفائدة الربوية .

(2-2) ضوابط الاستقرار المالي وآلياته (أطار إسلامي)

أولاً: ضوابط النظام المالي والاقتصادي الإسلامي الى مجموعة من الضوابط التي تساعد في الوقف امام الأزمات والتقليل من مخاطرها، لا سيما إذا تم مقارنته بالنظام الاقتصادي الوضعي الذي يستند الى نظام الفائدة الربوية والمشتقات المالية، لذلك يستلزم الامر التعريف بالضوابط التي تحكم عمل النظام المالي والاقتصادي الإسلامي واهمها ما يأتي: (عباد، 2009، 15-16)

1- يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على منظومة من القيم والمثل والاخلاق مثل(الامانة والمصادقية والشفافية والبيئة والتيسير والتعاون والتكامل والتضامن)، فالإسلام يؤكد على انه (لا اقتصاد بدون اخلاق ومثل)، لذلك وجود مثل هذه القيم الاخلاقية تساعد على تحقيق الامن والامان والاستقرار لكافة المتعاملين ، وفي الوقت نفسه تحرم الشريعة الإسلامية المعاملات المالية والاقتصادية التي تقوم على (الكذب والمقامرة والتدليس والغرور والجهالة والاحتكار والاستغلال والجشع والظلم واكل اموال الناس بالباطل) لذلك يعتبر الالتزام بالقيم الايمانية والاخلاقية بمثابة الاطار الذي يضبط فيه المسلم سلوكه سواء كان منتجاً او مستهلكاً بائعاً او مشترياً وذلك في حالة الرواج والكساد وفي حالة الاستقرار او في حالة الأزمة .

2- يستند النظام المالي والاقتصادي الإسلامي الى قاعدة المشاركة في الربح والخسارة وعلى التداول الفعلي للأموال والموجودات ، ويحكم ذلك ضوابط الحلال الطيب والاولويات الإسلامية وتحقيق المنافع المشروعة والغنم بالغرم والتفاعل الحقيقي بين اصحاب الاموال والاعمال والخبرة والعمل وفقط ضابط العدل والحق وبذل الجهد هذا يقلل من حدة أي أزمة حيث لا يوجد فريق رابح دائماً ابداً وفريق خاسر دائماً ابداً ، بل المشاركة في الربح والخسارة ، وقد وضع الفقهاء والعلماء المتخصصون مجموعة من عقود الاستثمار والتمويل الإسلامي التي تقوم على ضوابط شرعية ، من هذه العقود (صيغ التمويل بالمضاربة وبالمشاركة وبالمراوحة والاستصناع وبالسلم وبالإجازة والمزارعة والمساقاة .

(2-3): تقييم ربحية البنوك الإسلامية

(1-2-3) مؤشرات العائد على السهم (بالريال) الشكل التالي يوضح العائد على السهم في البنوك الإسلامية اليمنية

كانت أكثر تفاؤلاً حيث كانت هناك تقديرات اخرى تشير الى احتمال نمو الاقتصاد العالمي لعام (2008) و (2009) بنسب تتراوح (2.5%) و (3%) . (بلوافي، 2008، 73)

3- تعرض العديد من البنوك حول العالم وخاصة في اسيا واروبا لخسائر من جراء هذه الأزمة الامر الذي ادى الى انتشار المخاوف بين البنوك من الاقتراض، وتراجعت معدلات تقديم الائتمان في العديد من دول العالم الأمر الذي دفع البنوك المركزية لضخ المزيد من الاموال في اسواق المال لتقليل حدة الأزمة (الاسراج، 2009، 10).

4- أظهرت نتائج الأزمة المالية كوارث على جميع الاصعدة (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية) والتي ستمتد اثارها لسنوات قادمة من بعد حدوثها وما الأزمة الاسيوية او أزمة مصارف اليابان في نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينات ، ثم الأزمة المالية التي اصابته تركيا عامي (2001) و (2002) والتي ادت الى تعثر العديد من المصارف التقليدية ومن بينها ثمانية مملوكة للدولة وخسارة اجمالية قدرت بـ (3.5%) من حجم الناتج المحلي الاجمالي ثم أزمة الرهن العقاري التي يعيش الاقتصاد العالمي تبعاتها واثارها والتي قد تصل تكاليفها الى (1) تريليون دولار (1000 مليار دولار) وهذه الأزمات ما هي الا نماذج من امثلة كثيرة ممتدة عبر تاريخ طويل لم يتعدى دورة حدوثها الواحدة تلو الاخرى اكثر من عشرة سنوات كما يذكر مؤرخ ومحلل الازمات المالية (كند لبرجر) وغيره مثل الاقتصادي الامريكي الشهير (هيمن مينسكي) الذي توصل الى نتيجة مفادها اننا نحاول تحقيق الاستقرار لنظام هش بطبيعته وغير مستقر ومعرض للازمات المالية (بلوافي ، 2008 ، 75-76) .

5- أدت الأزمة الى شطب عدد من البنوك الكبرى في العالم حوالي (25 بنك) لأكثر من (300) مليار دولار من قيمة اصولها نتيجة انخفاض قيمة الأوراق المالية المضمونة بقروض عقارية منذ 2007 الأمر الذي أدى إلى تراجع السيولة لدى البنوك لإقراضها للمستهلكين

من خلال ما سبق لاحظنا الاثار السلبية التي احدثها عدم الاستقرار المالي في اقتصاديات الكثير من الدول المتقدمة والنامية وعلى جميع الاصعدة والتي تم مشاهدتها بعد الأزمة المالية وبوضوح، الأمر الذي يبرز لنا أهمية الاستقرار المالي والاثار الناتجة عن فقدانه.

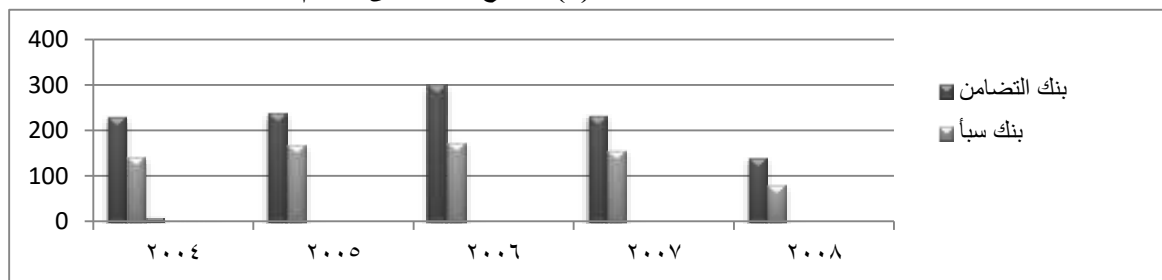
كما اثبتت الأزمة المالية ضعف وعدم جدوى السياسات المالية القائمة على اساس غير منضبطة والتي كانت على الدوام سبباً لحدوث مثل هذه الازمات لذلك كانت نقطة البداية للعديد من المؤسسات المالية للتخلص من اثار هذه الأزمة هو لجؤها الى اساليب وادوات التمويل الإسلامي المعتمدة من قبل المصارف

أما بالنسبة للبنك الإسلامي اليمني فإن أدائه منخفض حيث حقق أعلى عائد خلال عام 2004م بمقدار (10.4) للسهم ثم أن البنك خلال الأعوام التالية (2005، 2006، 2007م) لم يحقق أي عائد على السهم وذلك بسبب اقتطاع أرباح البنك الإسلامي اليمني للمخصصات والاحتياطيات والإهلاك، كما تراجع عائد البنك في عام 2008م إلى (-174) للسهم، حيث بلغ متوسط العائد على السهم خلال فترة الدراسة بمقدار (-32.7). كما يلاحظ من الجدول رقم (12) أن متوسط العائد على السهم لبنك التضامن الإسلامي (229) ريال كان أكبر من متوسط العائد على السهم لبنك سبأ الإسلامي (144.8) ريال ومتوسط العائد على السهم للبنك الإسلامي اليمني (-32.72) ريال وأن خطورة انخفاض العائد على السهم عن الوسط لبنك سبأ الإسلامي (33.28) أقل من خطورة انخفاضها عن الوسط لبنك التضامن الإسلامي (51.21) والبنك اليمني الإسلامي (209.15) أما معامل الاختلاف فيدل على أن نسبة التشتت للعائد على سهم بنك التضامن الإسلامي (0.223) كانت أقل من نسبة التشتت للعائد على سهم بنك سبأ الإسلامي (0.229) وذلك بمقدار (0.6) وكذلك نسبة التشتت على سهم البنك الإسلامي اليمني مرتفعة حيث كانت (-6.39)، ونلاحظ من الجدول أن هناك تجانس وتقارب لتشتت العائد على سهم بنك سبأ الإسلامي وبنك التضامن

يقيس مؤشر العائد على السهم حصة السهم من الأرباح نتيجة لتوظيف الموارد الاقتصادية للبنك فكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على ربحية أفضل، ويلاحظ من الجدول رقم (9) أن أعلى عائد حققه بنك التضامن الإسلامي خلال عام 2006م (300) ريال ويعود ذلك إلى تخفيض نسبة الاحتياطي من قبل البنك المركزي على الودائع بالعملية المحلية مما أدى إلى زيادة توظيف البنك لموارده الاقتصادية كما بلغ أدنى عائد حققه البنك خلال عام 2008م بمقدار (140) ريال لكل سهم، وذلك بسبب تحفظ البنك في منح التسهيلات نتيجة للأزمة المالية العالمية مما أدى إلى تراجع النمو الاقتصادي والمحلي وكما بلغ متوسط العائد للبنك على السهم (229.2) ريال خلال الفترة من 2004م إلى 2008م ويشير ذلك إلى تحقيق بنك التضامن لعائد مرتفع للسهم الأمر الذي يعني أداء أفضل للبنك أما بالنسبة لبنك سبأ الإسلامي فحقق أعلى عائد في عام 2006م بمقدار 174 ريال للسهم الواحد مما يعني تأثر أداء البنك بنسبة الاحتياطي من قبل البنك المركزي على الودائع بالعملية المحلية.

أما أدنى عائد حققه بنك سبأ الإسلامي فكان عام 2008م بمقدار (82) ريال بتراجع قدره (92) ريال ويدل ذلك أيضاً على تأثر أداء البنك بالأزمة المالية العالمية كما بلغ متوسط عائد بنك سبأ الإسلامي (144.8) ريال لكل سهم وهو عائد جيد حيث تزايد أداء بنك سبأ وتقدمه نحو الأفضل من عام 2004م إلى 2006م ثم تراجع في عام 2007م بمقدار 17 ريال للسهم الإسلامي

الشكل (1) يوضح العائد على السهم

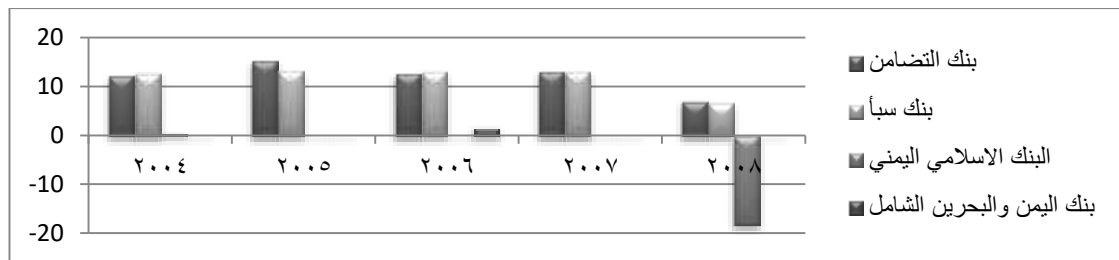


(2-2-3) نسبة العائد على حقوق الملكية:

الجدول التالي يوضح نسبة العائد على حقوق الملكية في البنوك الإسلامية اليمنية

اسم البنك	2004	2005	2006	2007	2008	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
بنك التضامن الإسلامي	12.20	15.28	12.64	13.05	7.05	12.04	2.71357	0.225337
بنك سبأ الإسلامي	12.8	13.33	13.16	13.04	6.69	11.08	2.562818	0.217188
البنك الإسلامي اليمني	0.68				(18.2)	17.52-	22.4855	1.283418-
بنك اليمن والبحرين الشامل	-	-	1.7	-	0.055	0.585	0.788743	1.348279

الشكل (2) يوضح العائد على حقوق الملكية



(-17.52). أما بنك اليمن والبحرين الشامل فقد حقق أعلى عائد خلال عام 2006م بنسبته (1.7%) وتراجع أداء البنك ولم يحقق أي عائد في عام 2007 ثم ارتفع عائد البنك خلال عام 2008 إلى (0.05%) مما يدل على تحقيق البنك خسائر عن كل ريال مستثمر في البنك حيث بلغ متوسط خسائر البنك خلال الفترة من 2006 إلى 2008م بنسبه (0.58).

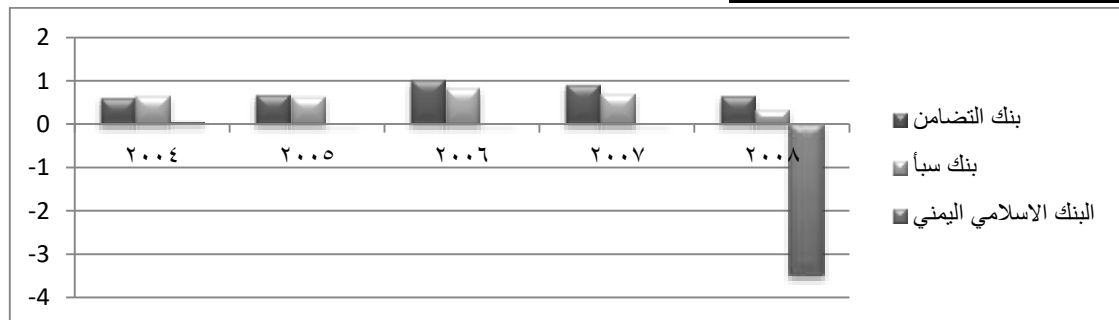
كذلك نجد في الجدول السابق أن معامل الاختلاف لبنك التضامن الإسلامي وبنك سبأ الإسلامي كان بنسبه (225). مقابل (217). في بنك سبأ الإسلامي وذلك يدل على تقارب أداء البنكين في تحقيق العائد باختلاف قدره (0.008). أما بالنسبة للبنك الإسلامي اليمني وبنك اليمن والبحرين الشامل فإن معامل الاختلاف يزيد بمعدل متناقص وذلك بنسبه (-1.28) للبنك الإسلامي اليمني (1.3) لبنك اليمن والبحرين الشامل وذلك يدل على أن خطورة انخفاض نسبه الربحية مقاسه بنسبه العائد على حقوق الملكية اكبر للبنك الإسلامي اليمني وبنك اليمن والبحرين الشامل من البنوك الأخرى .

يظهر خلال الجدول رقم (10) أن أعلى نسبه لكل ريال مستثمر في بنك التضامن الإسلامي حقق عائد مقداره (15.28%) خلال عام 2005 مقابل (7.05%) خلال عام 2008 وذلك بسبب تأثيرات الأزمة المالية العالمية كما بلغت نسبه متوسط العائد على حقوق الملكية للبنك (12.04%) خلال الفترة من 2004 إلى 2008 م أما بالنسبة لبنك سبأ الإسلامي فقد حقق عائد عن كل ريال مستثمر بنسبه (13.33%) خلال عام 2005 مقابل تذبذبات خلال السنوات الأخرى وانخفضت نسبه العائد خلال عام 2008 إلى (6.69%) وذلك بانخفاض مقداره (6.64) مما يدل على تأثير البنوك الإسلامية بالأوضاع الاقتصادية للبلد حيث بلغت نسبه متوسط العائد خلال الفترة من 2004 إلى 2008 م (11.80%) أما البنك الإسلامي اليمني فقد حقق أعلى عائد خلال عام 2004م بنسبه (6.68%) وتراجع أداء البنك الإسلامي اليمني لم يحقق أي عائد من عام 2005 إلى عام 2007 ثم تراجع عائد البنك خلال عام 2008 إلى (18.20%) مما يدل على تحقيق البنك خسائر عن كل ريال مستثمر في البنك حيث بلغ متوسط خسائر البنك خلال الفترة من 2007 إلى 2008م بنسبه

(3-2-3) نسبة العائد على الاستثمار

اسم البنك	2004	2005	2006	2007	2008	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
بنك التضامن الإسلامي	.61	.68	1.04	.93	.67	.78	.167988	.215382051
بنك سبأ الإسلامي	.66	.65	.84	.70	.34	.63	.518459	.822950
البنك الإسلامي اليمني	.07				-3.48	-.68	1.399264	020577411

الشكل (3) يوضح العائد على الاستثمار



الأصول وكلما كانت هذه النسبة أعلى كانت ربحية البنك أفضل ومردود الاستثمار فيه أكثر جدوى وبالنتيجة يكون أدائه أفضل

إن نسبه العائد على الاستثمار هي نسبه أخرى من نسب الربحية التي تتم دراستها لمعرفة الربح المتحقق عن كل ريال مستثمر في

تأثير بتعديل نسبة الاحتياطي من قبل البنك المركزي على الودائع بالعملة المحلية من 30% إلى 20% كما انخفضت تلك النسبة إلى حددا الأدنى خلال عام 2008م وذلك بسبب تأثر البنك بالأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط وارتفاع أسعار المواد المستوردة وأسعار النقل البحري حيث وصلت تلك الارتفاعات إلى مستوى لم يشهد لها العالم مثيرا من قبل كما بلغ متوسط العائد على الاستثمار في بنك سبأ الإسلامي خلال فترة 2004م إلى 2008م 63% وهي نسبة جيدة مما يدل على كفاءة البنك في تحقيق عائد على الاستثمارات في الأصول.

أما بالنسبة للبنك الإسلامي اليمني فكانت أعلى نسبة حققها البنك هي خلال عام 2004م حيث كانت تلك النسبة 07. وهي نسبة منخفضة ثم كانت نسبة العائد على الاستثمار في الأعوام 2005، 2006، 2007 هي صفر % وذلك بسبب استقطاع كل أرباح البنك في المخصصات مما أثر على ربحه البنك كما انخفضت تلك النسبة في عام 2008م إلى -3.48% مما يدل على تحقيق البنك خسائر في استثمارات الأصول وتأثير البنك بالأزمة كما بلغ متوسط عائد البنك 68% ويلاحظ أيضا من الجدول رقم (10) أن معامل اختلاف بنك التضامن الإسلامي حيث كان 21. مقارنة بـ 82 لبنك سبأ الإسلامي و 20- للبنك الإسلامي اليمني الأمر الذي يدل على خطورة انخفاض اقل الربحية بنك التضامن الإسلامي. وعلى الرغم من ذلك فأن خطورة انخفاض متوسط الربحية لبنك التضامن 16. وهي اقل من خطورة انخفاضها لبنك سبأ الإسلامي والبنك الإسلامي اليمني.

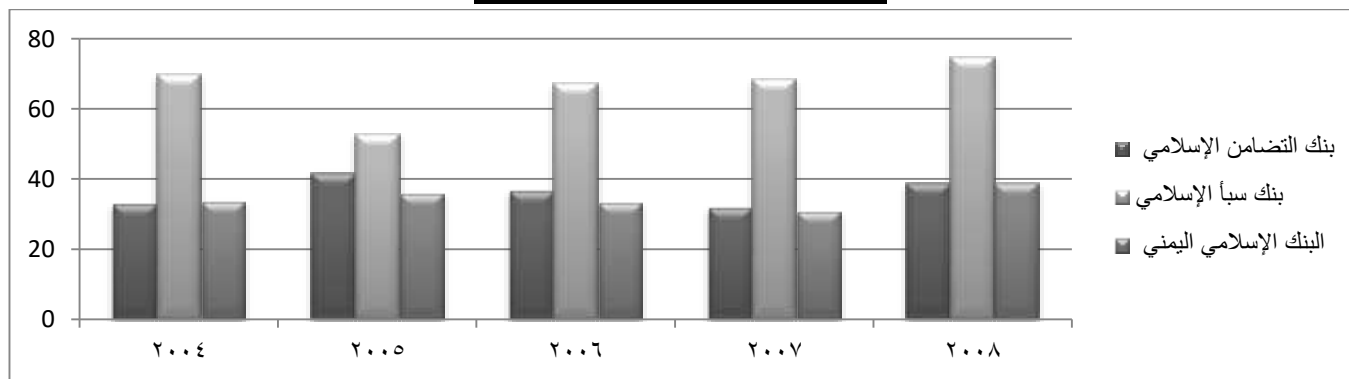
(3-5) تقييم السيولة للبنوك الإسلامية:

(1-3-5) نسبة السيولة السريعة (نسبة مئوية)

الجدول التالي يوضح نسبة السيولة السريعة في البنوك الإسلامية اليمنية

اسم البنك	2004	2005	2006	2007	2008	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
بنك التضامن الإسلامي	33.13	41.77	36.88	31.99	38.74	36.5	3.595327	0.09850
بنك سبأ الإسلامي	69.73	52.80	67.35	68.33	74.77	86.39	9.481043	0.13863
البنك الإسلامي اليمني	33.66	35.96	33.40	30.76	38.68	34.49	2.6652595	0.077277

الشكل (4) يوضح نسبة السيولة السريعة



وكما هو موضح بالجدول رقم (11) أن نسبة العائد على الاستثمار في بنك التضامن الإسلامي وصلت إلى أعلى مستوى في عام 2006م ويعود ذلك الارتفاع إلى السياسة النقدية التي نفذها البنك المركزي اليمني في تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع بالعملة المحلية من 30% إلى 20% مما أدى إلى توسيع البنوك الإسلامية في الاستثمارات المختلفة في حين بلغت أدنى نسبة حققها البنك عام 2004م حيث كانت تلك النسبة 61. بسبب تأثير الاقتصاد المحلي بتغيرات معدلات البطالة كما إن نسبة العائد على الاستثمار تراجعت عن عام 2006م في عام 2007م إلى 93. % بترجع قدره 11% ويعود ذلك إلى معاناة الاقتصاد من بعض الظواهر الاقتصادية والاجتماعية السلبية حيث أخطرت الحكومة إلى تبني استراتيجيه تعديل الأجور وكذلك انخفضت تلك النسبة في عام 2008م إلى 67% بانخفاض قدره 26. % عن عام 2007 مقابل انخفاض قدره 37% عن عام 2008م وذلك بسبب تأثير القطاع المصرفي ككل بالأزمة المالية العالمية وكذلك تعرض الاقتصاد اليمني للاهتزاز والتأثر بالمتغيرات الخارجية واعتماده على النفط بشكل كبير حيث تشكل عائداته 70% من الموازنة العامة للدولة 35. % من الناتج المحلي كما بلغ متوسط نسبة العائد على الاستثمار لبنك التضامن الإسلامي 67. % وهي أعلى نسبة مقارنة بالبنوك الإسلامية الأخرى مما يدل على أن أداء بنك التضامن الإسلامي أعلى ربحية ومردود الاستثمار أكثر جدوى .

أما بالنسبة لبنك سبأ الإسلامي فكانت أعلى نسبة للعائد على الاستثمارات 2006م حيث كانت تلك النسبة (84. %) وهي نسبة عالية مما يدل على أن أداء البنوك الإسلامية خلال عام 2006م

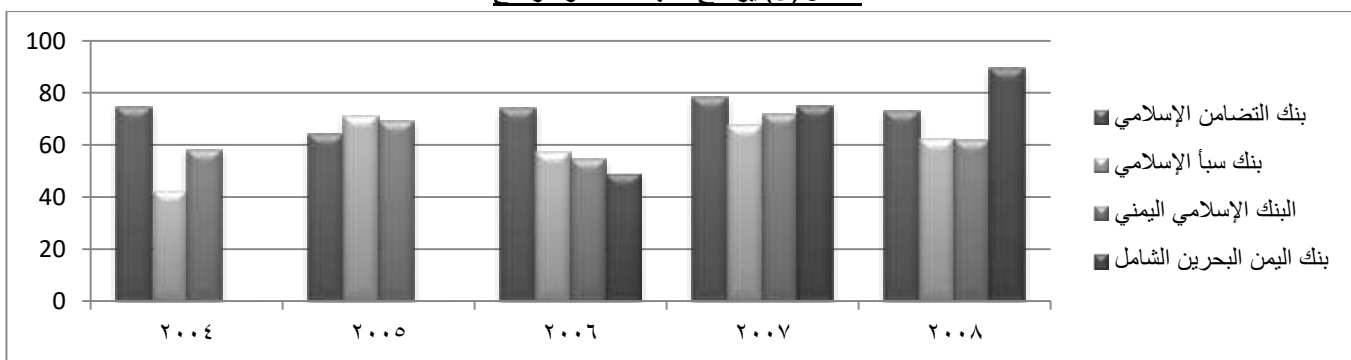
الإسلامي خلال فتره الدراسة 68.39% الأمر الذي يدل على ارتفاع سيوله البنك وقدرته على مواجهه الالتزامات الطارئة . أما بالنسبة للبنك الإسلامي اليمني فكانت أعلى نسبه خلال عام 2005 م حيث بلغت تلك النسبة 35.96% مقابل 30.76% خلال عام 2006م وكان متوسط نسبه السيولة السريعة في البنك الإسلامي اليمني 34.49% ويلاحظ من نتائج الجدول أن متوسط نسبه السيولة السريعة لبنك سبأ الإسلامي كانت 68.39% وهي اكبر من نسبه السيولة السريعة للبنوك الأخرى مما يعني أن قدره بنك سبأ الإسلامي على الوفاء بالتزاماته في الظروف الطارئة دون الحاجة إلى كسر ودائعه الأجلة أعلى من قدره بنك التضامن الإسلامي والبنك الإسلامي اليمني ومن الملاحظ أيضاً من الانحراف المعياري أن خطورة انخفاضها لبنك التضامن الإسلامي 3.595 ولبنك الإسلامي اليمني 2.665 وكما أن معامل الاختلاف لنسبه السيول السريعة في بنك سبأ الإسلامي كان 183 وهو اكبر من معامل الاختلاف نسبه السيولة السريعة لبنك التضامن الإسلامي وهو 0.098. والبنك الإسلامي اليمني الذي ظهر معامل الاختلاف فيه بنسبة 0.072.

(4-3) تقييم نسب النشاط للبنوك الإسلامية:

تعبر نسبة السيولة السريعة عن مدى قدره البنك على الوفاء بالتزاماته في الظروف الطارئة دون الحاجة إلى اللجوء إلى كسر الودائع الأجلة لدى البنوك الأخرى وبالتالي كلما زادت هذه النسبة كان أداء البنك أفضل من حيث القدرة على الوفاء بالتزاماته في الظروف الطارئة ويلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (12) أن نسبه السيولة الربحية لبنك التضامن الإسلامي وصلت إلى أقصى حد خلال فتره الدراسة في عام 2005م حيث وصلت النسبة إلى 41.77% وذلك بسبب رفع نسبه الاحتياطي القانوني للودائع بالعملة المحلية من 20% إلى 30% الأمر الذي يعني بتجميد قدر اكبر من الطاقة التشغيلية للمصارف الإسلامية وكانت أقل نسبه للسيولة السريعة في البنك في عام 2007م حيث كانت 31.99 أما بقيه الأعوام فكانت متذبذبة في الارتفاع والانخفاض وهذا يدل على تأثير البنوك الإسلامية بالأوضاع الاقتصادية العالمية أما بالنسبة لبنك سبأ الإسلامي فكانت أعلى نسبه هي 74.77 خلال عام 2008 وذلك يدل على تحفظ البنك بسيوله اكبر من البنوك الأخرى وذلك للإحاطة من السحوبات المفاجئة والتراجع الاقتصادي العالمي الذي أدى إلى إفلاس الكثير من البنوك العالمية أما ادني نسبه فكانت 52.80% خلال عام 2005م وكان متوسط نسبه سيوله الربحية في بنك سبأ (3-4-1) نسبة استثمار الودائع (نسبة مئوية)

السنة اسم البنك	2004	2005	2006	2007	2008	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
بنك التضامن الإسلامي	74.5	64.20	73.95	78.34	72.73	72.744	5.174037	0.0711266
بنك سبأ الإسلامي	42.60	71.02	57.25	67.47	62.27	60.00	9.926827	0.16544
البنك الإسلامي اليمني	58.12	69.18	54.39	71.70	61.68	63.014	6.535599743	0.10371663
بنك اليمن البحرين الشامل			49	75	89.6	71.2	16.791267	0.2358324

الشكل (5) يوضح نسبة استثمار الودائع



على احتفاظ البنك بمحفظة ائتمانية واستثمارية جيدة مستوعبة لمحاذير الاستثمارات ومقارنة بأدنى نسبة حققها بنك التضامن خلال فترة الدراسة كانت في عام 2005م (64.20) بانخفاض قدره (10.30%) عن ما حققه خلال عام 2004م ومقارنة مع ما حققه البنك خلال عام 2007م فقد كانت نسبة الزيادة (

أن نسبة استثمار الودائع أحد نسب النشاط التي تقيس نسبة الودائع المستثمرة وكلما زادت هذه النسبة وذلك على كفاءة تشغيل أفضل للاستثمارات وبالتالي أداء أفضل ويلاحظ من الجدول رقم (13) أن أعلى نسبة حققها بنك التضامن الإسلامي خلال فترة الدراسة كانت في عام 2007م (78.34%) مما يدل

انخفضت تلك النسبة في عام 2008م إلى 61.68% عن ما حققه البنك في عام 2007م بنسبة انخفاض (10%) . وكذلك بالنسبة لبنك اليمن البحرين الشامل فيلاحظ من خلال الجدول السابق أن هناك أيضاً كفاءة في تشغيل الاستثمارات حيث كانت أعلى نسبه للاستثمارات على الودائع في عام 2008م بمقدار (89.6%) وهو مؤشر جيد للبنك ، كما يقابل ذلك أدنى نسبة حققها البنك كانت في عام 2006م بمقدار (49%) حيث إن أداء البنك تزايد خلال الفترة بمعدل مرتفع ،كما يلاحظ أيضاً من الجدول السابق أن متوسط معدل الاستثمار للودائع في بنك التضامن الإسلامي والذي بلغ (72.74%) كان أكبر مقارنة مع المعدل لنفس النسبة لمعدل بنك سبأ الإسلامي والبالغ (60%) ومعدل البنك الإسلامي اليمني الذي بلغ (63%) ومعدل بنك اليمن البحرين الشامل (71.2%) بمعنى أن بنك التضامن الإسلامي يستثمر الودائع الموجودة بنسبة أكبر من نسبة استثمار البنوك الأخرى ولا يفسر ذلك انخفاض نسبة استثمار الودائع في البنوك الأخرى ، ولعل ذلك يفسر سبب انخفاض نسبة السيولة السريعة لدى بنك التضامن الإسلامي ، إضافة إلى أن خطورة انخفاض هذه النسبة عن الوسط هي (5.17) مقارنة بخطورة انخفاض أكبر لبنك سبأ (9.9) والبنك الإسلامي اليمني (6.5). وبنك اليمن البحرين الشامل (16.79).

14.14%) ثم انخفضت تلك النسبة في عام 2008م إلى (72.73%) بنسبة انخفاض (5.61%) بسبب تأثر أداء البنك بأوضاع الاقتصاد المحلي الذي يعتمد على عائدات النفط بنسبة (70%).

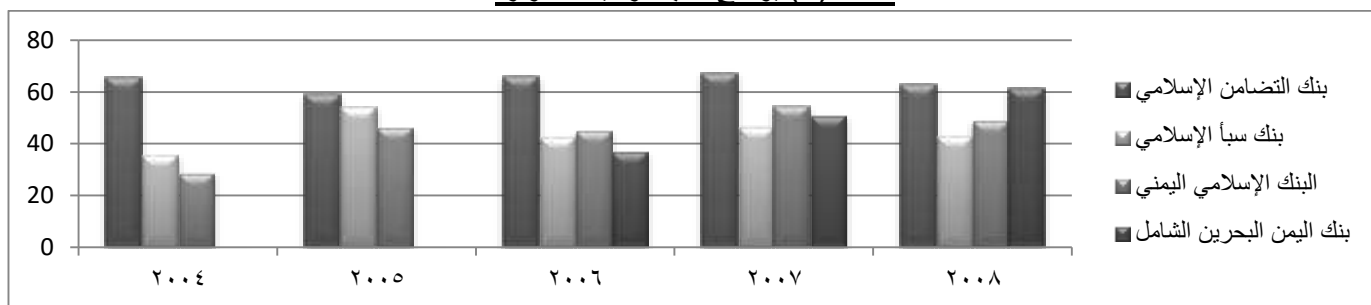
أما بالنسبة لبنك سبأ الإسلامي فكانت أعلى نسبه للاستثمار على الودائع في عام 2005م (71.02) بعكس بنك التضامن الإسلامي وذلك بسبب تأثر البنك بتعديل بنسبة الاحتياطي القانوني على الودائع من قبل البنك المركزي وبالمقابل كانت أدنى نسبة حققها البنك خلال الفترة من 2004م إلى 2008م كانت في عام 2004م بمقدار (42.60) وبنسبة ارتفاع في عام 2005م (28.42%) . ثم تذبذبت تلك النسبة ارتفاعاً وانخفاضاً خلال الأعوام الأخرى حيث وصلت في عام 2007م إلى (67.47%) وبمعدل ارتفاع (10.44%) عن عام 2006م ثم انخفضت تلك النسبة في عام 2008م إلى (62.27%) بمعدل انخفاض قدره (5.2%) عن عام 2007م .

أما بالنسبة للبنك الإسلامي اليمني فيلاحظ من خلال الجدول السابق أن هناك كفاءة في تشغيل الاستثمارات حيث كانت أعلى نسبه للاستثمارات على الودائع في عام 2007م بمقدار (71.70%) وهو مؤشر جيد للبنك ، كما يقابل ذلك أدنى نسبة حققها البنك كانت في عام 2006م بمقدار (54.39%) وبنسبة انخفاض (14.79%) عن ما حققه في عام 2005م وكما

(2-15-5-4)نسبة توظيف الموارد (نسبة مئوية)

السنة اسم البنك	2004	2005	2006	2007	2008	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
بنك التضامن الإسلامي	65.82	58.9	66.03	67.36	62.93	64.208	2.97362131	0.046312317
بنك سبأ الإسلامي	35.74	54.22	42.73	46.9	43.14	44.54	6.032377972	0.135419071
البنك الإسلامي اليمني	28.64	46.40	45.24	54.45	49.12	44.77	8.668097831	0.193613978
بنك اليمن البحرين الشامل			37	51	61.4	49.8	11.843421	0.2378196

الشكل (6) يوضح نسبة توظيف الموارد



لتوظيف الموارد حققها بنك التضامن الإسلامي هي في عام 2007م بمقدار (67.36%) وذلك يرجع لسبب أن البنك يقوم بتوظيف الموارد بشكل أفضل.

أن نسبة توظيف الموارد أيضاً من نسب النشاط عن مدى قدرة المصرف على توظيف موارده فكلما زادت هذه النسبة كان أداء أفضل وتتضمن الموارد كلاً من ودايع المصرف بالإضافة إلى حقوق الملكية ويلاحظ من الجدول رقم (14) أن أعلى نسبة

رقم (13) أن متوسط توظيف الموارد للبنك الإسلامي اليمني خلال فترة الدراسة كان (44.77) وهي نسبة جيدة. وكذلك بالنسبة لبنك اليمن البحرين الشامل فنلاحظ من خلال الجدول أن أعلى نسبة حققها البنك في توظيف الموارد كانت في عام 2008م وذلك بمقدار (61.4%) وهذا يدل أيضا على الاستغلال الأفضل للموارد من قبل البنك في هذا العام وكانت أدنى نسبة حققها البنك الإسلامي اليمني خلال فترة الدراسة هي في عام 2006م وكانت بمقدار (37%) ونلاحظ من خلال الجدول رقم (13) أن متوسط توظيف الموارد خلال فترة الدراسة كان (49.8) وهي أيضا نسبة جيدة

كما نلاحظ أن خطورة انخفاض نسبة توظيف الموارد عن الوسط لبنك التضامن الإسلامي (2.97) أقل خطورة من انخفاضها عن الوسط لبنك سبأ الإسلامي (6.032) وكذلك البنك الإسلامي اليمني (8.66) وبنك اليمن البحرين الشامل (11.8)، أما معامل الاختلاف فيدل على أن نسبة التشتت لتوظيف الموارد في بنك سبأ الإسلامي (0.135) كانت أكبر من نسبة التشتت لتوظيف الموارد في بنك التضامن الإسلامي (0.046) وكذلك أقل من نسبة التشتت لتوظيف الموارد في البنك الإسلامي اليمني (0.193). وبنك اليمن البحرين الشامل (0.239)

(4-5-16) جدول عام رقم (15) يوضح المتوسط لجميع المؤشرات التي تم القياس بها

البنك	السيولة السريعة	العائد على الاستثمار	العائد على حقوق الملكية	العائد على السهم	توظيف الموارد	استثمار الودائع
بنك التضامن الإسلامي	36.5	78.	12.04	229.2	64.28	72.744
بنك سبأ الإسلامي	86.39	63.	11.08	144.8	44.54	60.00
البنك الإسلامي اليمني	34.49	-68.	-17.52	-32.72	44.77	63.014
بنك اليمن البحرين الشامل	-	-	0.585	-	49.8	71.2

عينة الدراسة ، بسبب البعد الزمني لهذه السنة عن نهاية سنة (2007) التي ظهرت فيها آثار الأزمة المالية وبشكل واضح في النظام المالي العالمي ، ومن ثم استخراج متوسط معدلات النمو لكل نشاط خلال سنوات الدراسة .

(1-4) : بنك التضامن الإسلامي تحليل التطورات الحاصلة في الأنشطة الرئيسية لبنك التضامن الإسلامي للمدة (2004 - 2009)

تتمثل الأنشطة الرئيسية لبنك التضامن الإسلامي في مجموعة من الجوانب ضمن الية عمله أهمها (الموجودات، التمويل والاستثمار، المطلوبات، حقوق الملكية، الودائع) لذلك سننظر على تطور هذه الأنشطة وبيان فيما إذا كان هنالك أثر في نموها خلال سنوات الأزمة

تحليل التطورات الحاصلة (معدلات النمو) في الأنشطة الرئيسية للمصارف الإسلامية عينة الدراسة للمدة (2004 - 2009)

يتضمن هذا الفصل التعرف على مؤشرات الاستقرار المالي في إطار العمل المصرفي الإسلامي واستخراج هذه المؤشرات من التطورات الحاصلة في الأنشطة الرئيسية للمصارف الإسلامية عينة الدراسة المتمثلة بـ (بنك التضامن الإسلامي ، وبنك سبأ الإسلامي ، ومصرف اليمن والبحرين الشامل، والبنك الإسلامي اليمني) وذلك لسنوات الأزمة المالية العالمية للمدة (2004-2009) من خلال استخراج معدل النمو للأنشطة الرئيسية للمصارف الإسلامية عينة الدراسة المتمثلة بـ (الموجودات ، التمويل والاستثمار ، المطلوبات ، حقوق الملكية ، الودائع) وذلك (بقسمة السنة الحالية على سنة الأساس) باعتبار ان سنة (2004) هي سنة الأساس للمصارف الإسلامية المالية من خلال الجدول التالي:

الجدول (11) معدلات نمو الأنشطة الرئيسية لبنك التضامن الإسلامي للمدة (2004-2009) / (العملة بالريال / المبلغ بالمليون)

البيان	السنة	2004 سنة الأساس 100%	2005%	2006%	2007%	2008%	2009%	متوسط معدلات النمو
A= الموجودات	77855	100%	122.0	135.1	160.4	211.8	219.2	158.0
B= التمويل والاستثمار	64772	100%	123.7	138.2	161.9	219.6	234.0	162.9
C= المطلوبات	67670	100%	120.5	125.6	149.6	203.7	209.8	151.5
D= حقوق الملكية	10185	100%	132.2	198.1	231.7	265.4	282.1	201.5
E= الودائع	60914	100%	115.0	120.4	147.2	191.4	197.8	145.3

يتبين من الجدول السابق ما يأتي:

بلغ أعلى معدل نمو للموجودات (219.2) في عام 2009 وبلغ أدنى معدل (122.0) في عام 2005 باستثناء سنة الأساس 2004 وقد أشر متوسط معدلات النمو لموجودات مصرف الراجحي خلال سنوات الدراسة، نسبة (158.0) وهذا مؤشر على وجود نمو واضح لموجودات المصرف خلال سنوات الدراسة المبحوثة التي مثلت مرحلة شرارة الأزمة المالية من جهة ومرحلة ظهور آثار الأزمة المالية من جهة أخرى.

1- أشر مجال التمويل والاستثمار أدنى معدل نمو خلال سنوات الدراسة عند النسبة (123.7) وذلك في سنة 2005 أما أعلى معدل نمو لهذا النشاط بلغ (234.0) في سنة 2009 وبلغ متوسط معدلات النمو لنشاط التمويل الاستثمار (162.9) وهذا يدل على ان المصرف شهد نمواً واضحاً في مجال التمويل والاستثمار كونه يستند الى قاعدة (الربح والخسارة) سواء في مجال تمويله للمشاريع او في استثماره لها من خلال الادوات والاساليب التي يعتمد عليها في مجال عمله مثل (المربحة والمضاربة والمشاركة والاجارة وغيرها من الأدوات)

2- يتبين من خلال الجدول السابق ان مطلوبات بنك التضامن الإسلامي كانت اقل نسبة لها (132.2) في سنة 2005 وكانت أعلى نسبة 209.8 في سنة 2009 أما متوسط معدلات النمو للمطلوبات خلال سنوات الدراسة هو (151.5) ومقارنة مع سنة الأساس نلاحظ أن هنالك نمو ملموساً في مطلوبات المصرف وهذا ناتج عن نمو مجال التمويل والاستثمار كما ذكرنا سابقاً

الجدول (2) معدلات نمو الأنشطة الرئيسية لبنك سبأ الإسلامي للمدة (2004-2009) / (العملة بالريال / المبالغ بالمليون)

البيان	السنة	2004 سنة الأساس 100%	2005%	2006%	2007%	2008%	2009%	متوسط معدلات النمو
A= الموجودات	7742	100%	123.3	192.3	275.5	433.2	507.2	271.9
B= التمويل والاستثمار	5341	100%	142.0	189.1	297.3	470.9	511.1	285.0
C= المطلوبات	1723	100%	159.3	240.3	509.1	667.1	791.7	411.2
D= حقوق الملكية	1497	100%	140.0	283.6	309.2	477.1	601.5	318.5
E= الودائع	5817	100%	118.0	151.0	209.7	285.2	350.0	202.3

يتبين من خلال الجدول السابق ما يأتي:

- 1- اشترت موجودات بنك سبأ الإسلامي نسبة (123.3) في سنة 2005 ثم تطورت موجوداته لتصل الى نسبة (507.2) في سنة 2009 وبلغ متوسط معدلات النمو للموجودات خلال سنوات الدراسة نسبة (271.9) وهذا يعني وجود نمو ملموس في موجودات المصرف.
- 2- بلغ أدنى معدل للتمويل والاستثمار (142.0) في سنة 2005 اما اعلى معدل هو (511.1) في سنة 2009 وبلغ متوسط معدلات النمو للتمويل والاستثمار خلال سنوات الدراسة (285.0) مما يدل على ان المصرف شهد توسعاً في مجال التمويل والاستثمار خاصة خلال السنوات التي تفجرت فيها فقاعة الأزمة المالية.
- 3- يتبين من خلال الجدول السابق ان معدل نمو المطلوبات في سنة 2005 كانت (159.3) وفي سنة 2009 كانت (791.7) وكان متوسط معدلات النمو المطلوبات خلال سنوات الدراسة (411.2) وهذا يعزي الى وجود نمو كبير لمصادر اموال المصرف نتيجة توسع استثماراته

- 4- شهدت حقوق الملكية معدل نمو (140.0) في سنة 2005 ومعدل نمو (601.5) في سنة 2009 وكان متوسط معدلات النمو (318.5) وفي ذلك دلالة واضحة على نمو حقوق الملكية خلال سنوات الدراسة.
 - 5- نلاحظ ان ودائع مصرف قطر الإسلامي شهدت نمواً واضحاً خلال سنوات الدراسة حيث بلغ أدنى معدل لها (118.0) في سنة 2005 واعلى معدل لها (350.0) في سنة 2009 اما متوسط معدلات نمو الودائع بلغ (202.3) وهذا يؤشر على ان المصرف تمكن من استقطاب ودائع جديدة خلال سنوات الدراسة.
- (3-4) : مصرف اليمن والبحرين الشامل تحليل التطورات الحاصلة في الانشطة الرئيسية لمصرف اليمن والبحرين الشامل للمدة (2009-2004)**
- كما ذكرنا سابقاً تعتبر (الموجودات والتمويل والاستثمار والمطلوبات وحقوق الملكية والودائع) من أبرز الجوانب التي يمكن من خلالها التعرف على اداء المصرف خلال سنوات الدراسة ومن خلال الجدول (13) سنتعرف على نمو الانشطة السابقة الذكر لمصرف اليمن والبحرين الشامل.

الجدول (3) معدلات نمو الانشطة الرئيسية لمصرف اليمن والبحرين الشامل للمدة (2009-2004) / (العملة بالريال / المبالغ بالمليون)

البيان	السنة	2004 سنة الاساس 100%	2005%	2006%	2007%	2008%	2009%	متوسط معدلات النمو
A=الموجودات	2911	100%	149.9	246.3	254.1	532.2	835.4	352.9
B=التمويل والاستثمار	1370	100%	183.4	326.2	483.2	827.7	1362.7	547.0
C=المطلوبات	2483	100%	144.5	251.7	372.3	572.2	902.3	390.5
D=حقوق الملكية	2490	100%	180.8	144.0	262.9	319.5	445.9	242.1
E=الودائع	2080	100%	149.0	159.6	371.6	572.5	919.4	395.3

يتبين من خلال الجدول السابق ما يأتي :

- 1- تطورت موجودات مصرف اليمن والبحرين الشامل خلال سنوات الدراسة من (149.9) في سنة 2005 الى (835.4) في سنة 2009 وبمتوسط بلغت نسبته (352.9) خلال سنوات الدراسة .
- 2- شهد مجال التمويل والاستثمار نمواً واضحاً في معدلاته حيث كان ادنى معدل له (182.4) في سنة 2005 واعلى معدل له (1362.7) في سنة 2009 اما متوسط معدلات النمو للتمويل والاستثمار خلال سنوات الدراسة وصل الى (574.0) مما يؤشر على وجود نمو وبنسبة كبيرة جداً لهذا المجال .
- 3- بلغ اعلى معدل نمو لمطلوبات المصرف (902.3) في سنة 2009 وبلغ أدنى معدل (144.5) في سنة 2005 اما متوسط معدلات النمو (390.5) وهذا يؤكد على وجود نمو واضح في مطلوبات المصرف خلال سنوات الدراسة.

- 4- نلاحظ ان حقوق الملكية المصرف انخفضت نسبتها في عام 2006 الى (144.0) ثم ارتفعت فيما بعد لتصل الى (445.9) في عام 2009 واشتر متوسط معدلات النمو نسبة (242.1) وهذا يعني ان انخفاض نمو حقوق الملكية في سنة 2006 لم يؤثر على مستوى النمو لهذا المجال وبشكل عام خلال سنوات الدراسة.
 - 5- أشر مجال الودائع معدل (149.0) في سنة 2005 وفي سنة 2009 أشر معدل (919.3) اما متوسط معدلات النمو للودائع خلال سنوات الدراسة بلغ (395.3) ويمكن تأشير ذلك بأن ودائع المصرف شهدت نمواً واضحاً خلال سنوات الدراسة.
- (4-4) : البنك الإسلامي اليمني تحليل التطورات الحاصلة في الانشطة الرئيسية للبنك الإسلامي اليمني للمدة (2009-2004)**
- سنتناول في هذا الجانب معدلات النمو للأنشطة الرئيسية للبنك الإسلامي اليمني وهي (الموجودات والتمويل والاستثمار والمطلوبات وحقوق الملكية والودائع) كما ذكرنا سابقاً للتعرف

على مؤشرات الاستقرار المالي للمصرف خلال سنوات الأزمة المالية، والجدول (4) يبين هذه المؤشرات.

الجدول (14) معدلات نمو الأنشطة الرئيسية في البنك الإسلامي اليمني للمدة (2004-2009) / (العملة بالريال / المبالغ بالمليون)

البيان	السنة	2004 سنة الأساس 100%	2005%	2006%	2007%	2008%	2009%	متوسط معدلات النمو
A= الموجودات	402	100%	97.2	142.9	147.6	225.3	258.7	161.9
B= التمويل والاستثمار	210	100%	101.1	155.2	168.6	276.6	442.8	207.3
C= المطلوبات	181	100%	93.1	126.0	123.3	251.4	227.3	153.5
D= حقوق الملكية	50	100%	108.8	124.6	147.0	183.0	233.4	149.4
E= الودائع	331	100%	109.9	163.3	179.6	179.6	369.2	187.1

من خلال الجدول السابق يتبين ما يأتي :

1- بلغ ادنى معدل نمو لموجودات المصرف (97.2) في سنة 2005 وبلغ اعلى معدل لها (258.7) في سنة 2009 اما متوسط معدلات النمو لموجودات المصرف بلغ (161.9) وهذا يدل على ان المصرف حافظ على نمو موجوداته خلال سنوات الدراسة على الرغم من الآثار التي ظهرت في القطاع المالي العالمي الناتجة عن الأزمة المالية .

2- شهد مجال التمويل والاستثمار نمو في معدلاته خلال سنوات الدراسة حيث ارتفعت من (101.0) في سنة 2005 الى (442.8) في سنة 2009 وقد بلغ متوسط معدلات النمو لهذا المجال نسبة (207.3) وهذا يؤشر على ان المصرف طور ادائه في مجال التمويل والاستثمار من اجل الوصول الى الاهداف المنشودة له .

3- نلاحظ ان ادنى معدل للمطلوبات (93.1) في سنة 2005 ثم ظهر تذبذب في معدلات النمو لسنتي 2006 و 2007 حيث انخفضت من (126.0) الى (123.3) على التوالي ثم ارتفعت بعد ذلك الى (227.3) في سنة 2009 اما متوسط معدلات النمو للمطلوبات بلغ نسبة (153.5) وهذا يدل على انه بالرغم من تراجع معدلات نمو المطلوبات ما بين سنتي 2006 و 2007 الا ان المصرف شهد نمواً واضحاً في مطلوباته خلال سنوات الدراسة.

4- اشر مجال حقوق الملكية معدل نمو (108.8) في سنة 2005 وفي سنة 2009 بلغ معدل النمو (233.4) اما متوسط معدلات النمو لحقوق الملكية بلغ (149.4) مما يدل على وجود نمو ملموس في مجال حقوق الملكية للبنك الإسلامي اليمني خلال سنوات الدراسة.

5- تطورت ودائع المصرف من (109.9) في سنة 2005 الى (369.2) في سنة 2009 وبلغ متوسط معدلات النمو لودائع المصرف (187.1) وأن مجمل النسب تشير الى وجود ارتفاع في معدلات الودائع خلال سنوات الدراسة.

في ضوء ما سبق من المؤشرات وبالرجوع الى فرضية الدراسة يمكن القول ان الأنشطة الرئيسية للمصارف الإسلامية عينة الدراسة اتسمت بالاستقرار من جهة وبارتفاع معدلات النمو لتلك الأنشطة من جهة اخرى وكما مبين في الجداول السابقة الذكر، وهذا يتفق تماماً مع ما جاء في فرضية الدراسة على وجود مؤشرات للاستقرار المالي في أنشطة المصارف الإسلامية اليمنية عينة الدراسة خلال سنوات الأزمة المالية وهذا يؤهلها الى ان تكون الملاذ الامن للعمليات المالية والمصرفية في بيئة الصناعة المصرفية.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1- افرزت مؤشرات تطور الأنشطة الرئيسية للمصارف الإسلامية اليمنية عينة الدراسة ان هذه المصارف امتازت بنمو مستمر لأنشطتها خلال سنوات الدراسة والتي تعكس استقراره انشطتها

2- ادى استقرار أنشطة المصارف الإسلامية اليمنية عينة الدراسة خلال سنوات الأزمة المالية الى توجه الانظار من قبل المؤسسات المالية التجارية والافراد العاملين فيها الى اعتماد ادوات واليات عمل المصارف الإسلامية في مجالات التمويل والاستثمار في البيئة المصرفية العالمية.

3- ان عدم الاستقرار المالي الذي شهده النظام الرأسمالي سببه هشاشة هذا النظام وعدم قدرته على الوقوف امام الازمات المالية كونه يستند الى اسس غير منضبطة.

4- تعتبر القروض الربوية الممنوحة لقاء الرهن العقاري أحد الاسباب الرئيسية وراء تفاقم الأزمة المالية وانفجارها.

5- ظهور تدخل واضح من قبل الحكومات التي تأثرت بالأزمة المالية كمحاولة منها لتقليل آثار هذه الأزمة ومنها قرار الحكومة الامريكية بالتدخل المباشر لـ (منع البيع على الهامش) وهذا يعني انتهاء صلاحية المبادئ والاسس التي يستند اليها النظام الرأسمالي خاصة المبدأ القائل (دعه يعمل دعه يمر)

2. الزبيدي ، محمد علي ، با مشموس عبد الله أحمد (2008)، المحاسبة في البنوك التقليدية والإسلامية، الطبعة السادسة، الأمين للنشر والتوزيع،
3. شايع منصور، (2006) مجلة المصارف الإسلامية، ع3، أكتوبر وديسمبر.
4. سراج محمد أحمد (1989)، النظام المصرفي الإسلامي، القاهرة، دار الثقافة للنشر،
5. المحامي الطويل نائل و المحامي بياح ناجح (1999)، الأعمال المصرفية والجرائم الواقعة عليها، عمان، دار وائل للنشر والطباعة، الجزء الأول،
6. الغزالي عبد الحميد (2005)، المصرفية الإسلامية الطبيعية والمشكلات، ترشيد مسيرة البنوك الإسلامية، مج 1،
7. الحياي، وليد (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
8. الزعبي هيثم محمد (2000)، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر، ط1،
9. يوسف عواطف (2005)، إدارة الموارد البشرية في المصارف الإسلامية، ندوة ترشيد مسيرة البنوك، مج2، دبي.
10. اللوزي سليمان أحمد وآخرون (1997)، إدارة البنوك، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، ط1،
11. الراوي خالد (2000)، التحليل المالي للقوائم المالية والافصاح المحاسبي دار المسيرة للنشر والطباعة عمان ط1،
12. عقل، مفلح محمد (2006). مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، عمان، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1.
13. صالح خالص، المعهد الوطني للتجارة، تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي.
14. المومني منذر طلال، السروجي عدنان (2005)، مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية،
15. عباده عبد الحليم إبراهيم (2008)، مؤشر الأداء في البنوك الإسلامية، دار النفائس، عمان الأردن، رسالة دكتوراه،
16. جابر فضل علي (2006)، التحليل المالي لأغراض تقويم الأداء، رسالة ماجستير، الأكاديمية المفتوحة، الدنمارك،
17. الشيخ ماهر، قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال، ورقة عمل، المؤتمر العالمي للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة.
18. الحياي، وليد ناجي (2007)، التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.
19. السبعواوي، مشتاق محمود، 2009، الدور التمويلي للمصارف الإسلامية وفاق تطويرة في ضوء المسؤولية

6- يستند النظام المالي والاقتصادي الإسلامي الى مجموعة من الضوابط والاحكام الشرعية التي تساعد في التصدي للأزمات المالية والحد من اثارها من جهة وتمتعها بالاستقرار المالي من جهة اخرى، وهذا ما افرزته نتائج الأزمة المالية العالمية.

ثانياً : التوصيات

- 1- التأكيد على استثمار فرص النمو المتاحة امام المصارف الإسلامية اليمنية بشكل امثل ومواكبة التطورات الحاصلة من اجل تلبية الطلبات المتزايدة على الخدمات المالية المصرفية الإسلامية كونها (المصارف الإسلامية) الملاذ الامن للاستقرار ، فضلاً عن اهمية احكام الرقابة على الية استخدام هذه الادوات بالشكل الصحيح من جهة والتنوع في استخدام مختلف الادوات المتاحة والتي تعكس خصوصية ومذهبية عمل هذه المصارف وذلك من جهة اخرى .
 - 2- ان مرحلة ما بعد الأزمة المالية تقتضي تضافر جهود (الفقهاء والاقتصاديين والمصرفيين والمحاسبين والمرقبين الشرعيين وغيرهم من ذوي الاختصاص) من اجل تطوير العمل المصرفي الإسلامي والعمل على بناء نظام يستند في جوانبه (المالية والاقتصادية والمصرفية والادارية) الى ضوابط واحكام الشريعة الإسلامية .
 - 3- ينبغي التأكيد على الغاء التعامل بالفائدة الربوية في مجالات التمويل والاستثمار لدى جميع المؤسسات المالية والمصرفية التجارية لاسيما وانها (الفائدة الربوية) كانت احد الاسباب الرئيسية وراء تفاقم الأزمة المالية العالمية .
 - 4- ضرورة تفعيل دور المصارف الإسلامية في مختلف المجالات ولاسيما (الاجتماعية) وذلك من خلال اهتمام هذه المصارف بتفعيل دور (القروض الحسنة والمجالات الاجتماعية الاخرى) وبما يعزز مكانة هذه المصارف في البيئة المصرفية العاملة فيها.
 - 5- طالما ان من نتائج الأزمة المالية زيادة الاقبال على المصارف الإسلامية لذلك يتطلب الامر من القائمين على عمل هذه المصارف تشكيل هيئة من كبار المختصين في المجالات الشرعية من اجل توحيد الفتاوى التي تستند اليه المصارف الإسلامية في مجال عملها وممارستها للرقابة الشرعية على عمل هذه المصارف.
- المصادر والمراجع**
- أولاً: المصادر العربية.**
- 1- القرآن الكريم
 1. صوان ، محمود حسن (2001) "أساسيات العمل المصرفي الإسلامي" دار وائل للنشر والتوزيع عمان.

25. صالح، صالح وغربي، عبدالحليم، (2009)، كفاءة صيغ واساليب التمويل الإسلامي في احتواء الازمات والتقلبات الدورية، الملتقى (الأزمة المالية والاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة فرحات عباس – سطيف، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية).

26. عباد، جمعة محمود، (2009)، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية واثارها الحالية والمتوقعة على الجهاز المصرفي الاردني، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، لبنان.

التقارير السنوية:

- 1- التقرير السنوي الصادر عن البنك المركزي اليمني 2008
- 2- التقارير السنوية لبنك سبأ الإسلامي من 2004-2008
- 3- التقارير السنوية لبنك التضامن الإسلامي الدولي 2008
- 4- منشور البنك المركزي اليمني رقم (6) لسنة 1997
- 5- التقارير السنوية للبنك الإسلامي اليمني من 2004-2008
- 6- التقارير السنوية لبنك اليمن البحرين الشامل من 2006-2008

الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، العراق.

20. بوجلال، محمد، (2009)، مقارنة اسلامية للأزمة المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس.

21. يوسف، نادين، (2009)، الغريب يبحث عن الاستقرار في البنوك الإسلامية جريدة العرب الاسبوعي، تاريخ (2009/2/21).

22. قنطقجي، سامر مظهر، (2008)، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الازمات المالية العالمية، دار النهضة للطباعة الاولى، سورية.

23. الحنيطي، هناء وخصاونة، ملك، (2009)، دور الجهاز المصرفي الإسلامي في ظل الأزمة المالية، المؤتمر العلمي الدولي السابع (تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الاعمال / الفرص – التحديات – الافاق) للفترة (3-5 / فبراير / 2009) جامعة الزرقاء الخاصة.

24. الشيخ الداوي، (2009)، الأزمة المالية (انعكاساتها وحلولها) بحث مقدم الى مؤتمر (الأزمة المالية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، للفترة (13 – 14).